|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| PCT/WG/7/7 | | |
| الأصل: بالإنكليزية | | |
| التاريخ: 15 أبريل 2014 | | |

معاهدة التعاون بشأن البراءات

الفريق العامل

الدورة السابعة

جنيف، من 10 إلى 13 يونيو 2014

تخفيضات الرسوم التي تدفعها الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

**ملخص**

1. تعرض هذه الوثيقة تفاصيل عن التخفيضات في رسوم البراءات التي تمنحها المكاتب للأشخاص الطبيعيين، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والجامعات، والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح، استنادا إلى المعلومات الواردة من المكاتب استجابة لتعميم أصدره المكتب الدولي بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتتضمن الوثيقة أيضا مناقشة عامة لمعايير مختلفة مستخدمة لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفقا لما تطبقه البلدان، والمؤسسات الإقليمية، والمنظمات المتعددة الأطراف، كعدد الموظفين والمبيعات السنوية، إلى جانب تفاصيل المعايير والتخفيضات التي تطبقها المكاتب التي استجابت للتعميم.

**معلومات أساسية**

1. ناقش الفريق العامل خلال دورته السادسة وثيقة عمل أعدها المكتب الدولي (الوثيقة PCT/WG/6/10)، وهي وثيقة تغطي موضوع تخفيضات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات للشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح، وبوجه خاص تلك القائمة في البلدان النامية والأقل نموا دون الاقتصار عليها (انظر الفقرات من 3 إلى 47 في الوثيقة PCT/WG/6/10)، وتغطي أيضا موضوع معايير الأهلية لتخفيضات الرسوم فيما يتعلق ببعض المودعين من البلدان النامية (انظر الفقرات من 48 إلى 85 في الوثيقة PCT/WG/6/10).
2. ويرد ملخص مناقشات الفريق العامل حول موضوع تخفيضات رسوم الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح في الفقرات من 40 إلى 47 من ملخص الرئيس للدورة (الوثيقة PCT/WG/6/23). ويمكن العثور على مزيد من التفاصيل في الفقرات من 177 إلى 205 من تقرير الدورة (الوثيقة PCT/WG/6/24). وبالإضافة إلى الاتفاق على أن كبير الاقتصاديين ينبغي أن يعد دراسة عن موضوع مرونة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات (انظر الوثيقة PCT/WG/7/6)، طلب الفريق العامل المعلومات الإضافية التالية لكي يواصل مناقشاته بشأن تخفيضات الرسوم المفروضة على الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح في دورته الحالية (انظر الفقرتين 45 و46 من الوثيقة PCT/WG/6/23):

"45. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الفريق العامل على أن المكتب الدولي ينبغي أن يدعو جميع الدول الأعضاء التي قامت في الوقت الراهن بمنح تخفيضات في الرسوم الوطنية السابقة لمنح البراءات إلى المودعين الذين اعتبرتهم، وفقا للمعايير الوطنية المعمول بها، شركات صغيرة ومتوسطة إلى أن تقدم معلومات إلى الأمانة عن الخبرات الوطنية المكتسبة، ولا سيما فيما يتعلق بعدد الطلبات المستفيدة من هذه التخفيضات في الرسوم وعن أي أثر يمكن قياسه على سلوك هذه الفئات من المودعين فيما يتعلق بالإيداع.

46. وطلب الفريق العامل أيضا من المكتب الدولي أن يعد وثيقة عمل، ليناقشها الفريق العامل في دورته التالية، عن التعاريف المختلفة الحالية لما يمثل شركة صغيرة أو متوسطة وفقا للقوانين أو الممارسات الوطنية أو الإقليمية المعمول بها فيما يتعلق بتخفيضات الرسوم المفروضة على طلبات الملكية الفكرية/ البراءات الوطنية أو الإقليمية. وينبغي أن تتضمن الوثيقة أيضا وصفا للآليات المطبقة بالفعل في بعض البلدان والمتعلقة بتخفيضات الرسوم المفروضة على الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمؤسسات البحثية."

1. وهذه الوثيقة مقدمة تلبية للطلبين المذكورين اللذين تقدم بهما الفريق العامل. وهي تنقسم إلى جزأين، على النحو التالي:

(أ) ملخص للتعليقات المتلقاة استجابة لتعميم المكتب الدولي المتعلق بتخفيضات رسوم البراءات التي تطبقها المكاتب على الأشخاص الطبيعيين، والشركات المتناهية الصغر، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والجامعات، والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح؛

(ب) ومناقشة لتعاريف الشركات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقوانين أو الممارسات الوطنية والإقليمية المعمول بها فيما يتعلق بتخفيضات رسوم طلبات البراءات الوطنية أو الإقليمية أو طلبات حقوق الملكية الفكرية الأخرى.

**تخفيضات الرسوم التي تمنحها مكاتب البراءات للأشخاص الطبيعيين، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والجامعات، والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح**

1. في سبيل الحصول على معلومات عن تخفيضات رسوم طلبات البراءات التي تمنحها المكاتب لمختلف أنواع المودعين، أصدر المكتب الدولي التعميم C. PCT 1390، بتاريخ 12 أغسطس 2013. وطلب التعميم بوجه خاص المعلومات التالية فيما يتعلق بتخفيضات رسوم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والجامعات، والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح:

• المعايير التي يطبقها المكتب فيما يتعلق بالأهلية لتخفيضات الرسوم، ويشمل ذلك أية تعاريف للشركات الصغيرة والمتوسطة تستخدم لهذا الغرض وأية شروط تقتضي إقامة المودع في بلد معين لكي يكون مؤهلا للحصول على التخفيضات؛

• والرسوم السابقة على المنح التي تشملها أية تخفيضات (سواء كانت لطلبات البراءات الوطنية أو الإقليمية أو لرسوم أداء المصنف في سياق وظائف مختلفة وفقا لمعاهدة التعاون بشأن البراءات)، وتخفيض النسبة المئوية المطبق؛

• وعدد الطلبات التي استفادت من تخفيضات الرسوم خلال الأعوام الأخيرة أو النسبة المئوية لهذه الطلبات؛

• ووقع تخفيضات الرسوم على سلوك الإيداع.

1. وقد جاءت ثلاثون إجابة على التعميم من 27 مكتبا وطنيا للبراءات ومكتبين إقليميين للملكية الفكرية ومجموعة مستخدمين واحدة. ويرد ملخص الإجابات المتلقاة في مرفق هذه الوثيقة.

معايير الأهلية

1. أشار عشرون مكتبا إلى أنهم يقدمون شيئا من المساعدة المالية إلى الأشخاص الطبيعيين أو الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الجامعات والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تودع طلبات براءات، وعادة ما تتمثل هذه المساعدة في تخفيض رسم الإيداع. وقدم المكتب الحكومي للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية معلومات عن إمكانية قيام المودع بإيداع طلب لتأجيل دفع الرسوم تأجيلا يمتد إلى، ويشمل، ثالث رسم سنوي للمحافظة؛ فإذا مُنح التأجيل، كان لزاما على المستفيد أن يدفع الرسوم عندما تتوفر لديه الموارد المالية اللازمة.
2. وأشارت كل المكاتب العشرين التي ذكرت أنها تقدم مساعدة مالية لمودعي طلبات البراءات إلى أنها تمنح تخفيضات في الرسوم للأشخاص الطبيعيين؛ ويقدم نصف هذه المكاتب تقريبا مساعدة مالية في شكل تخفيضات في رسوم الشركات الصغيرة والمتوسطة و/ أو الجامعات والمنظمات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح.
3. وفي تلك المكاتب، يمكن الحصول على تخفيضات الرسوم للأشخاص الطبيعيين بوجه عام دون أية شروط تقتضي تقديم وثائق مؤيدة. وتحدث الاستثناءات عندما يعتمد التخفيض على وضع الفرد (كأن يكون طالبا أو شخصا معاقا أو من المحاربين القدماء مثلا)، أو في الحالات التي يحتاج المودع فيها إلى أن يوضح عدم كفاية مقدرته المالية أو دخله لدفع الرسوم كاملة (مثلا، في المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية والمعهد البرتغالي للملكية الصناعية).
4. وعلى العكس من ذلك، أشارت المكاتب التي ذكرت أنها تقدم تخفيضات في الرسوم للكيانات القانونية إلى أنها تشترط عادة تقديم وثائق مؤيدة للتثبت من الأهلية للتخفيض. وتشمل معايير أهلية الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على تخفيضات الرسوم بلوغ المستويات العليا من حيث عدد الموظفين ورقم الأعمال السنوي ومجاميع بيان الميزانية السنوي والقدر الذي تملكه من الشركة كيانات قد لا تكون مؤهلة لتخفيضات الرسوم وفقا لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة المعمول به. ويناقش الجزء الثاني من هذه الوثيقة تفاصيل أخرى لتعاريف الشركات الصغيرة والمتوسطة المعمول بها لأغراض تخفيضات الرسوم.
5. ومن بين المكاتب التي أشارت إلى أنها تمنح تخفيضات في الرسوم للجامعات والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح، توجد مكاتب تطبق تخفيضات على نطاق واسع فيما يتعلق بالمنظمات الواقعة ضمن هذه الفئة. فمثلا، يقدم المعهد الوطني للملكية الصناعية في فرنسا تخفيضات في الرسوم للمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح العاملة في مجال التعليم والقطاع البحثي؛ وتمنح الدائرة الحكومية للملكية الفكرية في أوكرانيا تخفيضات لكل المنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح. ويطبق مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وضع "الكيان الصغير" على الجامعات ومعاهد التعليم العالي والمنظمات المعفاة من الضرائب والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح. وقد يكون المودعون من "معاهد التعليم العالي" (حسب تعريفها وفقا لقانون الولايات المتحدة المحلي) مؤهلين أيضا لتخفيض أكبر في الرسوم باعتبارها كيانا متناهي الصغر.
6. وفي بعض المكاتب التي يمكن أن تحصل فيها الجامعات والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح على تخفيض في الرسوم، ينطبق التخفيض على فئات معينة. فمثلا، يمنح المكتب الكندي للملكية الفكرية تخفيضات في الرسوم للجامعات، ولكن المؤسسات البحثية لا تحظى بأية معاملة خاصة بخلاف الشرط الذي ينطبق على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقل عدد موظفيها عن 50. ويمثل الحجم أيضا عاملا مؤثرا لدى المكتب النرويجي للملكية الصناعية، حيث يجب أن يكون عدد موظفي المنظمة أقل من 20. وقد أبلغ المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية والمعهد البرتغالي للملكية الصناعية عن إعفاءات من الرسوم تطبق على الجامعات العمومية فقط، حسب التعريف الوارد في القوانين الوطنية لكل منهما.
7. وذكرت بعض المكاتب شرطا يقضي بأن المودع يجب ألا يكون قد تنازل عن أية حقوق مرتبطة بالاختراع في طلب البراءة، أو رخص بهذه الحقوق، لأي كيان قد لا يكون مؤهلا لتخفيض الرسوم، أو شرطا يقضي بألا يكون هناك التزام تعاقدي بنقل الحقوق في مرحلة لاحقة.
8. وبصفة عامة، فإن المكاتب التي أجابت على السؤال المتعلق باشتراط إقامة المودع لكي يكون مؤهلا لتخفيضات الرسوم أشارت إلى أن تخفيضات الرسوم يمكن أن يحصل عليها المودعون بصرف النظر عن محل الإقامة. إلا أن حوالي نصف المكاتب التي تمنح تخفيضات في الرسوم لم تذكر بوضوح ما إذا كانت التخفيضات متاحة فقط للأشخاص أو الكيانات القانونية المقيمين أو المنشأة في بلدها. وذكرت بعض المكاتب التي تطبق شروطا تتعلق بالجنسية أو بالإقامة أنها تشمل شروطا مثل قيد الشركة في سجل حكومي. وفي حالة المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI)، يجب أن يُرسل طلب تخفيض الرسوم عبر قنوات رسمية لدى الدولة العضو التي ينتمي إليها المودع.

نطاق تخفيضات الرسوم

1. تتراوح تخفيضات الرسوم التي تمنحها المكاتب بين 40 بالمائة و100 بالمائة من الرسم المعياري المقرر للإجراء المعني. وفي بعض المكاتب، يزيد التخفيض المتاح للأشخاص الطبيعيون على ذلك المتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في حالة كون المودع هو نفسه المخترع أيضا.
2. كل المكاتب التي استجابت للتعميم والتي تمنح تخفيضات تفعل ذلك فيما يتعلق برسوم طلبات البراءات الوطنية، ولكن في بعض الحالات يشترط ألا يستند الطلب إلى طلب أولوية أجنبي. ولكن نظرا إلى اختلاف بنى الرسوم بين المكاتب، فإن الإجابات لا توضح كلها ما إذا كانت التخفيضات تنطبق على كل المراحل الرئيسية المؤدية إلى منح طلب البراءة (الطلب، والنشر، والبحث، والفحص، والمنح)، أو ما إذا كانت التخفيضات الممنوحة تخضع لتقييدات أكثر. وقد ذكر حوالي نصف المكاتب التي تمنح تخفيضات في الرسوم أن التخفيضات تنطبق أيضا على الرسوم السابقة للمنح بعد أن يدخل الطلب الدولي المودع وفقا لمعاهدة التعاون بشأن البراءات المرحلة الوطنية.
3. كما أن حوالي ثلث المكاتب التي استجابت للتعميم والتي تمنح تخفيضات في الرسوم السابقة للمنح تقدم أيضا تخفيضات في رسوم المحافظة على البراءات أو تجديدها. وتقتصر عادة التخفيضات في رسوم المحافظة، عند تقديمها، على رسوم الأعوام الخمسة إلى العشرة الأولى للبراءة. إلا أن الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (Rospatent) والدائرة الحكومية للملكية الفكرية في أوكرانيا ذكرتا أن تخفيضات الرسوم متاحة للمودعين المؤهلين للمحافظة على البراءات على مدى كل أعوام صلاحيتها.

أعداد المودعين المستفيدين من تخفيضات الرسوم، أو النسبة المئوية لهؤلاء المودعين

1. لم تكن كل المكاتب التي استجابت للتعميم والتي تطبق تخفيضات في الرسوم قادرة على تقديم بيانات عن النسب المئوية أو أعداد الطلبات التي استفادت من التخفيضات خلال الأعوام الأخيرة. أما تلك المكاتب التي تمكنت من ذلك، فقد ظهر تفاوت كبير في النسب المئوية فيما بينها. ويمكن تفسير هذا التفاوت بعدة أسباب من بينها الإجراءات والشروط التي يتعين على المودعين الوفاء بها بغية الاستفادة من التخفيض، ونوع المودعين الذين يستخدمون نظام البراءات الوطني. فمثلا، أدى نظام تخفيض الرسوم حسب الموارد المطبق في المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية إلى استفادة عدد بالغ الضآلة من طلبات البراءات من الرسوم المخفضة، بمعدل يبلغ حوالي 0,5 بالمائة خلال الأعوام الأخيرة. وعلى العكس من ذلك، كانت نسبة المودعين المؤهلين لتخفيضات الرسوم أكبر من 50 بالمائة في بعض أنظمة البراءات الوطنية في أوروبا حيث يتوفر للمودعين الخيار البديل المتمثل في البراءات الأوروبية (مثل هنغاريا وليتوانيا).

أثر تخفيضات الرسوم على سلوك الإيداع

1. يرى عدد قليل من المكاتب أن تخفيضات رسوم البراءات لها أثر إيجابي على استخدام نظام البراءات من قبل المودعين المؤهلين لتخفيضات الرسوم، ولا سيما إذا كانت التخفيضات تطبق جنبا إلى جنب مع سياسات أخرى لتشجيع الابتكار. ومن أمثلة الأنشطة الأخرى الرامية لدعم الابتكار والواردة في الردود أنشطة إذكاء الوعي والنهوض بنظام الملكية الفكرية، ومساعدة الجامعات والمؤسسات البحثية والمخترعين على استغلال ملكيتهم الفكرية، سواء بتدابير استشارية كأدوات التشخيص أو بتقديم مساعدة مالية لإيداع طلبات البراءات.
2. وشدد المكتب الحكومي للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية على أن التخفيض بنسبة 90 بالمائة في رسم الإيداع الدولي والمتاح للأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الصينية يمثل توفيرا كبيرا في التكلفة، كما أنه ساهم إلى حد ما في زيادة إيداعات الأشخاص الطبيعيين وفقا لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي حين بلغت النسبة المئوية لطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي أودعها أشخاص طبيعيون 8,8 بالمائة من كل طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في 2012، كانت النسبة المئوية لطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي أودعها أشخاص طبيعيون يحملون الجنسية الصينية أعلى كثيرا من تلك النسبة المئوية.
3. ورغم الآثار الإيجابية على استخدام نظام البراءات والمبلغ عنها بعبارات عامة، لم يتمكن أي مكتب من تقديم دليل واضح على العلاقة الكمية بين تخفيضات الرسوم وسلوك الإيداع. وفي بعض الحالات، كان هذا لأن تخفيضات الرسوم كانت متاحة لسنوات طويلة، وهو ما يجعل إجراء مقارنة دقيقة عملا مستحيلا. وكانت البيانات المتاحة لمكاتب أخرى غير كافية لتحليل أثر تخفيضات الرسوم على سلوك الإيداع لأن هذه المكاتب لم تطبق هذه التخفيضات إلا مؤخرا.
4. وذكرت مكاتب أخرى أنها لا ترى أن تخفيضات الرسوم لها أثر واضح على سلوك الإيداع لدى المودعين. وأشار أحد الردود إلى دراسات عديدة تؤيد هذا الافتراض.
5. وأعربت مجموعة المستخدمين الوحيدة التي استجابت للتعميم، وهي الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA)، عن تأييدها لتخفيضات رسوم الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح كأسلوب ملائم لزيادة استخدام هذه المنظمات لنظام البراءات. ودعت الجمعية المكتب الدولي لإجراء دراسة واقتراح معيار محدد للرسوم المخفضة وشروط التخفيضات، التي ينبغي تبسيطها بقدر الإمكان.

ملاحظات أخرى

1. علق مكتبان على إجراءات المطالبة بتخفيضات في الرسوم للكيانات الصغيرة والمتناهية الصغر والآثار المحتملة على استفادة المودعين المؤهلين. حيث شهد المكتب الكندي للملكية الفكرية تراجعا كبيرا في عدد المودعين المطالبين بتلقي معاملة الكيانات الصغيرة، وذلك عقب حكم قضائي صدر في عام 2011 مقررا أن ارتكاب خطأ في إعلان الكيان عن نفسه باعتباره كيانا صغيرا يمكن أن يترتب عليه دفع رسم أقل من الرسم المحدد ويمكن، ما لم يتم تصحيحه في الوقت الملائم، أن يؤدي إلى ترك الطلب بعد فترة رد الحق. وقبل ذلك الحكم، كان حوالي 20 بالمائة من الإيداعات قد طالب بمعاملة الكيانات الصغيرة، أما الرقم الحالي فيبلغ حوالي 9 بالمائة. وأبلغ مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية عن تلقيه تعليقات سردية إيجابية عن رسوم الكيانات المتناهية الصغر التي بدأ تطبيقها مؤخرا. إلا أن بعض الممارسين أعربوا عن رفضهم للاستفادة من هذه الرسوم المخفضة، وذلك بسبب شرط تأكيد أن المودع لا يزال مؤهلا للحصول على تخفيضات رسوم الكيانات المتناهية الصغر في كل مرة يدفع فيها الرسم. ويختلف هذا عن إجراء المطالبة بمعاملة الكيانات الصغيرة، والذي كان متاحا للمودعين لدى ذلك المكتب لسنوات طويلة.
2. ومن بين المكاتب التي لا تقدم تخفيضات في الرسوم للأشخاص الطبيعيين والشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح، ينظر مكتب أو اثنان في إمكانية استحداث تخفيضات من هذا القبيل لبعض المودعين من هذه الفئات.

**تعاريف الشركات الصغيرة والمتوسطة لأغراض تخفيضات رسوم البراءات**

التعاريف العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة

1. كما جاء في الوثيقة PCT/WG/6/10، لا يوجد تعريف عالمي للشركة المتناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة. حيث تستخدم البلدان المختلفة والمؤسسات المتعددة الأطراف معايير مختلفة لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي معايير مأخوذة من مصادر "رسمية" مختلفة، كوكالات الشركات الصغيرة والمتوسطة، أو الوزارات والمؤسسات الحكومية أو المعاهد الإحصائية الوطنية، أو الهيئات الحكومية الدولية. ويبدو أن معظم البلدان أو الأقاليم في العالم لديها تعريفها الخاص للشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يستند إلى معيار واحد أو مزيج من معايير مختلفة، كعدد الموظفين العاملين بدوام كامل، أو حجم المبيعات السنوية، أو حجم الأصول الإجمالية في الشركة، أو مقدار الاستثمارات، أو شرط الملكية/ استقلال الإدارة في الشركات الأكبر حجما. ويبدو أن المعايير الأكثر شيوعا لقياس الحجم تتمثل في "عدد الموظفين" و"المبيعات السنوية". ومما يزيد الأمر تعقيدا أن تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة على أساس معيار معين ليس واحدا في مختلف البلدان. فمثلا، قد يعرّف أحد البلدان الشركة الصغيرة والمتوسطة بأنها أية شركة لديها أقل من 500 موظف، في حين يعرّفها بلد آخر يستخدم نفس المعيار بأنها أية شركة لديها أقل من 250 موظفا أو 100 موظف أو حتى أقل من 10 موظفين.
2. ويوضح جيبسون وفان دير فارت[[1]](#footnote-1) الاختلافات في كيفية تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف. فمثلا، يضع تعريف البنك الدولي حدا أقصى لعدد الموظفين قدره 300 موظف، وحدا أقصى للعائد أو رقم الأعمال قدره 15 مليون دولار أمريكي، وحدا أقصى للأصول قدره 15 مليون دولار أمريكي. ويغطي هذا التعريف شركات تتجاوز الحدود التي يضعها تعريف الصندوق الاستثماري المتعدد الأطراف (MIF) التابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية بمقدار ثلاثة أضعاف من حيث عدد الموظفين وخمسة أضعاف من حيث رقم الأعمال أو الأصول. ويطبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) معيارا واحدا الحد الأقصى فيه هو 200 موظف، وهو يزيد على مصرف التنمية الأفريقي بمقدار أربعة أضعاف.
3. وعلى الصعيد الوطني، تتفاوت التعاريف الرسمية للشركات الصغيرة والمتوسطة بين البلدان. ويعرض جيبسون وفان دير فارت[[2]](#footnote-2) عينة للتعاريف الوطنية لدى بلدان مختلفة من حيث مستوى الدخل. ويتراوح الحد الأقصى لعدد الموظفين في العينة بين 20 موظفا و300 موظف دون أن يرتبط ذلك ارتباطا واضحا بالدخل القومي الإجمالي للفرد. إلا أن هناك استعراضا للبيانات المتعلقة بالشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في 132 نظام اقتصادي، وهو استعراض نشرته مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، يوضح أن ثلث الأنظمة الاقتصادية التي تم استعراضها تعرّف الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي يمكن أن يصل عدد موظفيها إلى 250[[3]](#footnote-3). وبالإضافة إلى ذلك، وضعت جداول توضح حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث التوظيف الرسمي والناتج المحلي الإجمالي في الأنظمة الاقتصادية الوطنية، وتأخذ بالتعريف الذي يحدد رقم 250 موظفا وأي تعريف وطني رسمي آخر[[4]](#footnote-4).
4. وتعرّف المفوضية الأوروبية الشركة الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي لديها أقل من 250 موظفا وتفي بأحد الشرطين: إما ألا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو لا يتجاوز مجموع بيان ميزانيتها 43 مليون يورو[[5]](#footnote-5). وفي إطار هذا التعريف، فإن الشركة الصغيرة هي تلك التي لديها أقل من 50 موظفا وتفي بأحد الشرطين: إما ألا يتجاوز رقم أعمالها 10 ملايين يورو أو لا يتجاوز مجموع بيان ميزانيتها 13 مليون يورو، والشركة المتناهية الصغر هي تلك التي لديها أقل من 10 موظفين وتفي بأحد الشرطين: إما ألا يتجاوز رقم أعمالها مليوني يورو أو لا يتجاوز مجموع بيان ميزانيتها مليوني يورو. وتنطبق هذه الحدود القصوى على أرقام الشركات الفردية فقط. أما الشركة التي تشكل جزءا من مجموعة أكبر، فقد تحتاج إلى إدراج بيانات عن الموظفين/ رقم الأعمال/ بيان الميزانية من تلك المجموعة أيضا.
5. وقد أجريت محاولات عديدة في محافل كثيرة وسياقات شتى لوضع تعريف عالمي لما يمثل شركة صغيرة أو متوسطة. ولكن النجاح لم يحالف أيا من هذه المحاولات حتى الآن، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى وجود أسباب متنوعة بنيوية وثقافية وسياسية لاعتماد تعاريف مختلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يحول دون الاتفاق على تعريف عالمي لما يمثل شركة صغيرة أو متوسطة[[6]](#footnote-6).

تعاريف الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتخفيضات الرسوم المفروضة على طلبات البراءات الوطنية أو الإقليمية

1. من بين المكاتب العشرين التي استجابت للتعميم C. PCT 1390، ذكرت تسعة مكاتب أنها تقدم تخفيضات في رسوم البراءات للشركات الصغيرة والمتوسطة.
2. ومن بين مكتبي البراءات الوطنيين في الدولتين العضوين بالاتحاد الأوروبي اللتين تقدمان تخفيضات في رسوم البراءات للشركات الصغيرة والمتوسطة، يستخدم المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية توصية المفوضية الأوروبية، كما وردت في الفقرة 29 فيما سبق، لتحديد المنظمات المتأهلة. وتقدَّم إعانات لما يصل إلى 90 بالمائة من رسوم الطلبات وتقارير البحث، بشرط أن يكون طلب البراءة وتقرير البحث قد نشرا معا في "الجريدة الرسمية للملكية الصناعية" التي يصدرها المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية وأن تكون الرسوم قد دفعت مقدما. وفي فرنسا، يطبق المعهد الوطني للملكية الصناعية تعريفا نطاقه أوسع من توصية المفوضية الأوروبية، حيث يسمح للشركات التي يصل عدد موظفيها إلى 1000 موظف بأن تستفيد من تخفيضات قدرها 50 بالمائة على الرسوم الرئيسية السابقة للمنح ورسوم التجديد الخمسة الأولى، وتخفيض قدره 25 بالمائة على رسمي التجديد السادس والسابع. ويمكن الحصول على هذه التخفيضات شريطة ألا يكون أكثر من 25 بالمائة من رأس مال الشركة مملوكا لكيان لا يفي بهذا الشرط. ويتعين على الشركات الراغبة في الاستفادة من هذه التخفيضات أن تقدم إعلانا يوضح أنها تفي بمعايير الأهلية في غضون مهلة الشهر الواحد المتاحة لدفع رسم الإيداع.
3. وتستخدم الوكالة الحكومية للملكية الفكرية في جمهورية مولدوفا نفس الحد الأقصى المقرر في توصية المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بعدد الموظفين، ولكن الحد الأقصى لرقم الأعمال ومجاميع بيان الميزانية والمحدد للأهلية لتخفيضات رسوم الشركات الصغيرة والمتوسطة يبلغ 50 مليون ليو مولدوفي لكليهما، وهو ما يعادل حاليا حوالي 2,7 مليون يورو. ويمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفي بهذه الشروط أن تحصل على تخفيضات قدرها 85 بالمائة على الرسوم الرئيسية السابقة للمنح.
4. وثمة مكتبان يستخدمان تعداد الموظفين كمؤشر رئيسي لتحديد تخفيضات رسوم الشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث يقدم المكتب الكندي للملكية الفكرية تخفيضا على الرسوم قدره 50 بالمائة عند الطلب لأي كيان صغير لديه 50 موظفا أو أقل. ويجب ألا يكون الكيان الصغير خاضعا لسيطرة أي كيان يوظف أكثر من 50 موظفا أو قام بنقل أو ترخيص، أو كان ملزما بنقل أو ترخيص، أي حق في الاختراع لأي كيان غير جامعة توظف أكثر من 50 موظفا. أما الحد الأقصى لعدد الموظفين واللازم للتأهل للحصول على تخفيض قدره 80 بالمائة على رسم الطلب لدى المكتب النرويجي للملكية الصناعية فيتمثل في عدد الموظفين الذي يعادل 20 موظفا يعملون بدوام كامل، على أن يتضمن الحساب أية منشآت تابعة مملوكة بالكامل أو شركات أم.
5. ويقدم مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية مستويين من الرسوم المخفضة: تخفيض قدره 50 بالمائة للكيانات الصغيرة وتخفيض قدره 75 بالمائة للكيانات المتناهية الصغر. وهذه التخفيضات متاحة لمعظم الرسوم السابقة للمنح، ويشمل ذلك رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ 1 يناير 2014. ولكي تكون أية شركة (بخلاف المنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح) مؤهلة لتعامل باعتبارها كيانا صغيرا، فإنها يجب أن يكون لديها بصفة عامة أقل من 500 موظف، وألا تكون قد تنازلت عن أية حقوق مرتبطة بالاختراع أو رخصت بها أو تكون واقعة تحت أي التزام بالتنازل عنها أو الترخيص بها لجهة غير مؤهلة لتعامل باعتبارها كيانا صغيرا. وبالإضافة إلى الوفاء بشروط الكيانات الصغيرة، فإن الشركة لكي تكون مؤهلة للتخفيضات باعتبارها كيانا صغيرا يجب ألا يكون اسمها قد ورد في أربعة طلبات براءات أودعت من قبل، وألا يزيد دخلها الإجمالي على ثلاثة أضعاف متوسط دخل الأسرة في العام السابق لوقت دفع الرسم، وألا تكون ملزمة بالتنازل عن الحقوق أو الترخيص بها لكيان آخر لا يفي بنفس شروط الدخل.
6. وكان المكتب الإسرائيلي للبراءات هو المستجيب الوحيد للتعميم الذي يستخدم رقم الأعمال كمعيار وحيد لتأهيل الشركات لتخفيضات الرسوم باعتبارها شركات صغيرة أو متوسطة. حيث تعتبر الشركات التي يبلغ رقم أعمالها في السنة التقويمية السابقة أقل من 10 ملايين شيكل إسرائيلي (حوالي 3 ملايين دولار أمريكي) مؤهلة لتخفيض قدره 40 بالمائة على رسم الإيداع ورسم نشر قبول طلبات البراءات الوطنية.
7. ويطبق المكتب الياباني للبراءات تخفيضات على الرسوم السابقة للمنح ورسوم المحافظة حتى العام العاشر قدرها 50 بالمائة للشركات المعفاة من ضريبة الأعمال التجارية وللشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال البحث والتطوير. ففيما يتعلق بالفئة الأولى، يجب أن تكون القيمة الكلية لرسملة الشركة أقل من 300 مليون ين ياباني، ويجب إما أن تكون معفاة من ضريبة الأعمال التجارية أو أن تكون منشأة لأقل من 10 أعوام، وألا تكون خاضعة لسيطرة شخص اعتباري آخر (أي أن الشركة الواحدة باستثناء المودع لا يمكن أن تحتفظ بأكثر من نصف مجموع الأسهم المصدرة أو المساهمة الكلية، ولا يمكن لأكثر من شركة واحدة باستثناء المودع أن تحتفظ بأكثر من ثلثي مجموع الأسهم المصدرة أو المساهمة الكلية). أما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال البحث والتطوير، فيجب أن تزيد نفقات البحث والتجارب على 3 بالمائة من الدخل السنوي للشركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة، لكي تعتبر شركة صغيرة أو متوسطة، يجب أن يقل عدد موظفيها أو رأس مالها المصرح به أقل من الحدود القصوى المحددة بناء على قطاع الشركة. فمثلا، يجب لأية شركة صغيرة أو متوسطة تعمل في قطاع التصنيع أن يكون عدد موظفيها النظاميين أقل من 300 موظف نظامي أو أن يكون رأس مالها أقل من 300 مليون ين ياباني، في حين يجب لأية شركة صغيرة أو متوسطة تعمل في قطاع البيع بالتجزئة أن يكون عدد موظفيها النظاميين أقل من 50 موظفا نظاميا وأن يكون رأس مالها أقل من 50 مليون ين ياباني.
8. وتشترط الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (Rospatent) إدراج المودعين من الكيانات القانونية في السجل الحكومي الموحد للكيانات القانونية، وأن يكون الحد الأقصى للحصة التي تملكها جهات معينة من ضمنها منظمات أجنبية 25 بالمائة، وأن يكون متوسط الحد الأقصى لعدد الموظفين 100 موظف لكي تكون الشركة مؤهلة لتخفيضات الرسوم. ويكون من حق الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفي بهذه المعايير أن تحصل على تخفيض قدره 50 بالمائة على الرسوم الرئيسية السابقة للمنح ورسوم المحافظة.
9. وعلى وجه العموم، يبدو أن هناك مجموعة متنوعة من المعايير التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت الشركة مؤهلة للحصول على تخفيض في رسوم البراءات باعتبارها شركة صغيرة أو متوسطة. وبالإضافة إلى العوامل المستخدمة في التصنيف العام للشركات الصغيرة والمتوسطة، كعدد الموظفين ورقم الأعمال السنوي ومجموع الأصول، تأخذ بعض المكاتب في الاعتبار القطاع الصناعي والاستثمار في الأبحاث والتسجيل ككيان قانوني داخل البلد.

إن الفريق العام مدعو للإحاطة علما بمحتويات هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

**المكاتب التي تقدم تخفيضات في الرسوم للأشخاص الطبيعيين، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والجامعات/ المؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح[[7]](#footnote-7)**

| مكتب البراءات الوطني أو الإقليمي | الرسوم في حالة تطبيق التخفيض | المودع والتخفيض في الرسوم | | | شرط الإقامة أو الجنسية | النسبة المئوية للطلبات المستفيدة من تخفيضات الرسوم، أو عدد هذه الطلبات، حسب وضع المودع |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  | الأشخاص الطبيعيون | الشركات الصغيرة والمتوسطة (ويشمل ذلك الشركات المتناهية الصغر) | الجامعات والمؤسسات البحثية غير الهادفة لتحقيق الربح |  |  |
| المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح ورسوم المحافظة | 90% من رسم الطلب  100% من رسوم النشر وأولويات الطول المطالب بها ومطالبات البراءات الإضافية  80% من رسوم المحافظة من العام الثاني إلى العام العاشر | ‑ | ‑ | نعم – في إحدى الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية | 11,1% (2008)  13,2% (2009)  14,8% (2010)  14,0% (2011)  18,2% (2012) |
| بيلاروس | رسوم البراءات الوطنية | 100% لبعض الأبطال والمحاربين القدماء وضحايا كارثة تشرنوبل والأشخاص المعاقين من المجموعة الأولى.  75% للمخترعين/ المودعين، والطلاب في مراحل التعليم بدوام كامل، والأشخاص المعاقين من المجموعتين الثانية والثالثة[[8]](#footnote-8) | ‑ | ‑ | نعم | 0,9% (2010)  1,1% (2011)  5,6% (2012) |
| كندا | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح للطلبات الوطنية وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية | 50% | 50% للشركات التي لديها 50 موظفا أو أقل | 50% للجامعات،  و50% للمؤسسات التي لديها 50 موظفا أو أقل | لا | 9% (2009 إلى 2012) |
| كرواتيا | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح للطلبات الوطنية، وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية، والتصديق على البراءات الأوروبية | 50% إذا كان المودع مخترعا  75% لبعض الفئات (الوضع المالي المتدني، والمحاربين القدماء المعاقين، والسجناء، إلخ) عند الطلب | ‑ | تخفيض 75% متاح للجامعات عند الطلب (وليس متاحا للمؤسسات البحثية) | لا | 28,6% (المتوسط على مدى الأعوام الخمسة الأخيرة) |
| الجمهورية التشيكية | رسم الإيداع للطلبات الوطنية وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية | 50% | ‑ | ‑ | لا | 26,0% (2010)  20,3% (2011)  19,4% (2012) |
| فرنسا | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح للطلبات الوطنية ورسوم المحافظة على البراءات الوطنية للأعوام السبعة الأولى | 50%  25% من رسم التجديد للعامين السادس والسابع | 50%  25% من رسم التجديد للعامين السادس والسابع  إذا كان لدى الشركة 1000 موظف أو أقل على ألا يملك أي كيان لا يفي بهذه الشروط أكثر من 25% من رأس المال | 50%  25% من رسم التجديد للعامين السادس والسابع  للمنظمات العاملة في قطاع التعليم والأبحاث | غير مذكور | من طلبات البراءات الوطنية المنشورة في 2012، كان هناك 1796 طلبا من أشخاص طبيعيين، و2045 طلبا من شركات صغيرة ومتوسطة تطلب رسوما مخفضة، و1370 طلبا من جامعات ومنظمات بحثية عمومية، وهو ما مجموعه 5211 طلبا (34,5% من الطلبات المنشورة البالغ مجموعها 15113) |
| ألمانيا | رسم الإيداع، ورسم البحث، ورسم طلب الفحص للطلبات الوطنية وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في المرحلة الوطنية | يمكن منح إعفاء أو تخفيض جزئي للرسوم – ويجب أن يثبت المودع عدم كفاية إمكانياته المالية لدفع تكاليف الإجراءات أو أن لديه إمكانيات لا تكفي إلا لدفع جزء منها أو على أقساط. | ‑ | ‑ | لا – للأشخاص الطبيعيين  نعم – يجب أن تكون الكيانات القانونية أو المنظمات منشأة في الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) | 0,4% (2008)  0,4% (2009)  0,3% (2010)  0,4% (2011)  0,8% (2012) |
| هنغاريا | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح ورسوم المحافظة لطلبات البراءات الوطنية وبعد دخول المرحلة الوطنية وفقا لمعاهدة التعاون بشأن البراءات إذا كان الطلب لا يستند إلى طلب أولوية في بلد أجنبي | 75% من الرسوم السابقة للمنح، و50% من رسوم المحافظة (إذا كان المودع مخترعا أيضا)[[9]](#footnote-9) | ‑ | ‑ | غير مذكور | 49,5% (2011)  45,2% (2012)  50,8% (2013) |
| إسرائيل | رسم الإيداع ورسم نشر القبول لطلبات البراءات الوطنية المودعة أولا في إسرائيل | 40% | 40% (الشركات التي يقل رقم أعمالها عن 10 ملايين شيكل إسرائيلي – حوالي 3 ملايين دولار أمريكي – في السنة التقويمية الأخيرة) | ‑ | غير مذكور | 400 طلب في يناير- يونيو 2013 |
| اليابان | رسوم طلب الفحص ورسوم المحافظة للعام العاشر لطلبات البراءات الوطنية | 50% أو إعفاء من رسم طلب الفحص والرسم السنوي حتى نهاية العام الثالث  50% من الرسم السنوي للأعوام من الرابع إلى العاشر | 50% إذا كانت قيمة رسملة الشركة أقل من 300 مليون ين ياباني، ومعفاة من ضريبة الأعمال التجارية أو منشأة لأقل من 10 أعوام، ولا تخضع لسيطرة شخص اعتباري آخر بنسبة أعلى من نسبة معينة.  وتكون الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال البحث والتطوير مؤهلة لهذا التخفيض إذا كانت نسبة نفقات الأبحاث والتجارب أكبر من 3% من الدخل السنوي وكانت تفي بالمعايير الخاصة بالقطاع من حيث عدد الموظفين وحجم رأس المال. | 50% (الجامعات وكليات الدراسات العليا، والمؤسسات الإدارية المستقلة، والمنظمات البحثية العمومية) | غير مذكور | في 2012، حصل 1493 طلبا من طلبات الأشخاص الطبيعيين والشركات على تخفيضات أو إعفاءات من رسوم البراءات، وحصل 1933 طلبا على تخفيضات أو إعفاءات من رسوم طلب الفحص. وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال البحث والتطوير، طبقت هذه التخفيضات في الرسوم على 8563 طلبا و3253 طلبا على التوالي؛ وفيما يتعلق بالجامعات، طبقت هذه التخفيضات على 1857 طلبا و3055 طلبا على التوالي. |
| لاتفيا | رسوم البراءات | 40% إذا كان المودع مخترعا  80% إذا كان المودع مخترعا وطالبا أو متقاعدا | ‑ | ‑ | غير مذكور | لم تقدم أية أرقام |
| ليتوانيا | رسم الإيداع ورسم المنح للطلبات الوطنية وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية | 50% | ‑ | ‑ | لا | 59% (2010)  50,5% (2011)  33% (2012)  (تستند الأرقام إلى المودعين الليتوانيين فقط) |
| النرويج | رسم الطلب للطلبات الوطنية وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية | 80% | 80% إذا كان عدد الموظفين يعادل أقل من 20 موظفا يعملون بدوام كامل | 80% إذا كان عدد الموظفين يعادل أقل من 20 موظفا يعملون بدوام كامل | لا | لم تقدم أية أرقام |
| البرتغال | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح ورسوم المحافظة حتى الرسم السنوي السابع أو الرسم الخمسي الثاني للطلبات الوطنية | 80% إذا قدم المودع دليلا على أنه ليس لديه أية الإيرادات التي تغطي التكاليف | ‑ | 100% للجامعات العمومية المعفاة من الرسوم | غير مذكور | 14 طلبا تم تلقيها والموافقة عليها في الأعوام الخمسة الأخيرة |
| جمهورية مولدوفا | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح على الطلبات الوطنية وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية | 95% إذا كان المودع مخترعا  85% إذا لم يكن المودع مخترعا | 85% إذا كان متوسط عدد موظفي الشركة يبلغ على الأكثر 249 شخصا، وكان مجموع الدخل المتولد من المبيعات السنوية 50 مليون ليو مولدوفي على الأكثر، وكان مجموع بيان الميزانية السنوي للأصول لا يزيد على 50 مليون ليو مولدوفي | 95% إذا كانت المنظمة تعمل في مجال العلوم والهندسة – ويمنح أيضا إعفاء من دفع رسوم المحافظة في الأعوام الخمسة الأولى | لا | حوالي 95% في 2012 (264 مودعا وطنيا، و9 مودعين أجانب) |
| الاتحاد الروسي | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح ورسوم المحافظة | 50% إذا كان المخترع مودعا، للأشخاص المعاقين أو الطلاب ولمختلف المحاربين القدماء | 50% إذا كانت الشركة الصغيرة أو المتوسطة مدرجة في السجل الحكومي الموحد، وكانت الحصة التي تشارك بها كيانات من القطاع العام أو منظمات أجنبية أو مواطنون ومنظمات معينة غير هادفة لتحقيق الربح لا تزيد على 25%، وكان متوسط عدد الموظفين على مدى العام الماضي أقل من 100 موظف، وكان رقم الأعمال أقل من حد أقصى محدد | ‑ | نعم – للكيانات القانونية | 6,4% (2011)  6,1% (2012)  4,1% (2013 – حتى منتصف أكتوبر) |
| إسبانيا | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح للطلبات الوطنية[[10]](#footnote-10) | تخفيض يصل إلى 90% | تخفيض يصل إلى 90% (الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب تعريف المفوضية الأوروبية لها[[11]](#footnote-11)) | 100% (الجامعات العمومية الإسبانية فقط – التي تتمتع بإعفاء ضريبي كامل) | نعم - للجامعات  لا – للمودعين الآخرين | 8% لتخفيض الأشخاص الطبيعيين والشركات الصغيرة والمتوسطة (2012)  16,5% لإعفاء الجامعات العمومية الإسبانية في الأعوام الأربعة الماضية |
| أوكرانيا | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح ورسوم المحافظة للطلبات الوطنية وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية | 95% إذا كان المودع مخترعا | - | 90% للمنظمات أو المؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح | لا | لا توجد أرقام متاحة |
| الولايات المتحدة الأمريكية | الرسوم الرئيسية السابقة للمنح للطلبات الوطنية والطلبات الدولية المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات | 50% (معاملة الكيانات الصغيرة) بصفة عامة  75% (معاملة الكيانات المتناهية الصغر) في حالة عدم ورود الاسم في أربعة طلبات مودعة من قبل وكون الدخل الإجمالي أقل من ثلاثة أضعاف متوسط دخل الأسرة في العام السابق لدفع الرسوم | 50% (معاملة الكيانات الصغيرة) إذا كان لدى الشركة أقل من 500 موظف (وهو معيار وضعته الإدارة المعنية بالشركات الصغيرة)  75% (معاملة الكيانات المتناهية الصغر) في حالة عدم ورود الاسم في أربعة طلبات مودعة من قبل وكون الدخل الإجمالي أقل من ثلاثة أضعاف متوسط دخل الأسرة في العام السابق لدفع الرسوم | 50% (معاملة الكيانات الصغيرة) للجامعات أو مؤسسات التعليم العالي أو المنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح أو المنظمات المعفاة من الضرائب الأمريكية.  75% (معاملة الكيانات المتناهية الصغر) إذا كانت الجامعة مؤسسة للتعليم العالي حسب التعريف الوارد في قانون الولايات المتحدة المحلي. | غير مذكور | من أبريل إلى سبتمبر 2013: دُفعت 45,70% من رسوم إيداع طلبات البراءات المؤقتة و0,14% من رسوم إيداع طلبات براءات المنفعة بالسعر الخاص بالكيانات الصغيرة، ودُفعت 15,4% من رسوم إيداع طلبات البراءات المؤقتة و5,2% من رسوم إيداع طلبات براءات المنفعة بالسعر الخاص بالكيانات المتناهية الصغر. (أصبحت رسوم الكيانات المتناهية الصغر متاحة لطلبات البراءات الوطنية في مارس 2013). |

قدمت الصين تفاصيل عن السياسة التي تتبعها بشأن تأجيل دفع الرسوم الخاصة بالطلبات الوطنية وطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية والذي يمكن أن يستفيد منه الأشخاص الطبيعيون والكيانات القانونية بصرف النظر عن الجنسية، استنادا في المقام الأول إلى وضعهم المالي. ويتعين على المستفيدين من تأجيل الدفع القيام بدفع المبلغ الكامل عندما يدر عليه اختراعه دخلا، وإن كان لا يوجد إطار زمني محدد لذلك. ويجب على من يطلب تأجيل الدفع أن يقدم تبريرا أو وثائق مؤيدة لتوضيح أنه يواجه صعوبات مالية. ويجوز للأشخاص الطبيعيين طلب تأجيل دفع 85 بالمائة من رسم الطلب ورسم الفحص ورسوم المحافظة لمدة الأعوام الثلاثة الأولى اعتبارا من تاريخ منح البراءة، وتأجيل دفع 80% من رسم إعادة الفحص. ويجوز للكيانات القانونية أن تطلب تأجيل دفع 70 بالمائة من رسم الطلب ورسم الفحص ورسوم المحافظة لمدة الأعوام الثلاثة الأولى اعتبارا من تاريخ منح البراءة، وكذلك تأجيل دفع 60% من رسم إعادة الفحص. وتطبق نفس النسب المئوية إذا كان من بين الشركاء في الإيداع شخص طبيعي واحد على الأقل. ولا يمكن تأجيل الدفع إذا كان الشركاء في الإيداع جميعهم كيانات قانونية.

[نهاية المرفق والوثيقة]

1. توم جيبسون وهـ. ج. فان دير فارت، "تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة: أسلوب أقل إرباكا في تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية" (Defining SMEs: A Less Imperfect Way of Defining Small and Medium Enterprises in Developing Countries)، انظر: http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2008/9/development%20gibson/09\_development\_gibson.pdf [↑](#footnote-ref-1)
2. انظر الحاشية 1 فيما سبق. [↑](#footnote-ref-2)
3. خريستينا كشنير؛ وميلينا لاورا ميرمولستين؛ وريتا راماليو: "الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حول العالم: كم عددها وما الذي يؤثر في حساب عددها؟" (Micro, Small and Medium Enterprises Around the World: How Many Are There, and What Affects the Count?)، انظر: http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/9ae1dd80495860d6a482b519583b6d16/MSME-CI-AnalysisNote.pdf?MOD=AJPERES [↑](#footnote-ref-3)
4. ميغانا أيّاغاري؛ وثورستن بيك؛ وآصلي دميركتش- كونت: "الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم: قاعدة بيانات جديدة" (Small and Medium Enterprises across the Globe: A New Database)، انظر: http://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/1813-9450-3127 [↑](#footnote-ref-4)
5. توصية المفوضية الصادرة في 6 مايو 2003 بشأن تعريف الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة OL L 124 20.5.3003 ص 36، انظر: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2003:124:0036:0041:EN:PDF [↑](#footnote-ref-5)
6. انظر: خريستينا كشنير: "تعريف عالمي للشركات الصغيرة: فراش بروكرستيز للشركات الصغيرة والمتوسطة؟" (A Universal Definition of Small Enterprise: A Procrustean Bed for SMEs?) Blogs.worldbank.org (<http://blogs.worldbank.org/psd/a-universal-definition-of-small-enterprise-a-procrustean-bed-for-smes>). [↑](#footnote-ref-6)
7. استجابت البلدان والمكاتب التالية للتعميم، ولكنها لا تقدم تخفيضات في الرسوم للأشخاص الطبيعيين، أو الشركات الصغيرة أو المتوسطة، أو الجامعات، أو المؤسسات البحثية العمومية: أستراليا، وشيلي، والدانمرك، وفنلندا، وسلوفينيا، وسويسرا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات. [↑](#footnote-ref-7)
8. تذكر المادة 263 من الفصل 28 من قانون الضرائب في جمهورية بيلاروس الصادر في 29 ديسمبر 2009 أيضا أن "رسوم البراءات ينبغي دفعها بمعدل 20 بالمائة من المبلغ الواجب دفعه للمحافظة على البراءات الأوروبية الآسيوية من قبل دافعي الضرائب – المقيمين في جمهورية بيلاروس وغير المقيمين فيها، والمقيمين في بلدان رابطة الدول المستقلة (CIS) التي عقدت جممهورية بيلاروس معها معاهدات دولية للتعاون في مجال حماية الملكية الصناعية". [↑](#footnote-ref-8)
9. يمكن منح إعفاء من الرسوم السابقة للمنح وتأجيل رسوم المحافظة لمدة 5 أعوام من البراءة للأشخاص الطبيعيين في حالة عدم القدرة على تغطيتها بسبب يتعلق بالأجور والدخل والوضع المالي؛ ويجب دفع أية رسوم خاضعة للتأجيل مع رسم المحافظة للعام السادس. وقد كانت النسبة المئوية للمودعين الذين مُنحوا إعفاءات أو تأجيلات 8% (2011)، و5,4% (2012)، و4,0% (2013). [↑](#footnote-ref-9)
10. أبلغت إسبانيا أيضا عن تخفيضات في الرسوم لتمديد دولي لطلب يستند إلى أولوية طلب براءة أو نموذج منفعة إسباني، وهو طلب دولي أودع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات لدى المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية بوصفه مكتبا لتسلم الطلبات أو طلب براءة أوروبية أودع لدى المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية. وتصل المبالغ المخصصة لإعانة هذه الطلبات بصفة عامة إلى 70 بالمائة، وفي حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة والأشخاص الطبيعيين، تصل إلى 80 بالمائة. وفيما يتعلق بالتمديدات الدولية التي تستند إلى البراءات ونماذج المنفعة الوطنية، استخدمت 3052 أولوية، وهي تمثل 7340 تمديدا دوليا وكان توزيعها كالتالي: 49,2 بالمائة للشركات الصغيرة والمتوسطة، و24,2 بالمائة للأشخاص الطبيعيين، و18,1 بالمائة للشركات الكبيرة، و4,3 بالمائة للجامعات العمومية، و4,2 بالمائة لجهات أخرى. [↑](#footnote-ref-10)
11. تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة الوارد في المرفق الأول، المادة 2 من توصية المفوضية رقم 2003/361/EC الصادرة في 6 مايو 2003 بشأن تعريف الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتتألف فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الشركات التي توظف أقل من 250 شخصا والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 50 مليون يورو، و/ أو لا يتجاوز مجموع بيان ميزانيتها السنوي 43 مليون يورو. [↑](#footnote-ref-11)